

قانون ضريبة الشركات الإمارات pdf

قانون ضريبة الشركات الإمارات

تم إصدار قانون اتحادي من قبل وزارة المالية في الإمارات العربية المتحدة رقم 47 سنة 22 في يوم 9 ديسمبر فيما يخص الضرائب على المؤسسات والشركات، والذي ينص على: "أن الشركات تخضع لضريبة الشركات بنسبة 9٪ من بداية السنة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023 م"، والذي يتم تطبيقه إلى الآن.

هناك مجموعة من الأهداف من وراء الضرائب المفروضة من قبل الإمارات على المؤسسات، والتي تم تطويرها سريعاً من أجل تحويلها إلى مركز ريادة للأعمال العالمية، والوصول إلى الخطط والاستراتيجيات المطلوبة، والتي تحرص الحكومة على تحصيلها وبنائها.

يعد نظام الحكومة الإماراتية الضريبي من أفضل الأنظمة العالمية التي حصلت على القبول الدولي لما فيها من مبادئ.

الفئات المعفاة من قانون الضرائب في الإمارات

يتم تطبيق قانون الضرائب في الإمارات العربية على الشركات والمؤسسات، باستثناء بعض الفئات، والتي تشمل على الحالات التالية:

- الشركات العاملة في استخراج المواد الطبيعية، والتي تتبع ضرائبها شركات على مستوى الإمارة المحلية.
- أصحاب الدخل الشخصي من الوظائف العادية أو بعض الاستثمارات البسيطة من بينها العالمين في الاستثمار العقاري.
- الأعمال التجارية المرخصة والمسموح بممارستها في الإمارات العربية المتحدة.
- المستثمرون الأجانب العاملين في الاستثمارات المنتظمة والمستمرة داخل الأراضي الإماراتية.
- أصحاب المنشآت المرخصة للعمل في الإمارات.

ما هي نسبة الضريبة الجديدة للشركات في الإمارات

فرضت الهيئة الخاصة بالشركات نسب الضرائب المراد سدادها من بعد تحصيلها من أصحاب الأعمال، والتي تتضح من خلال ما يلي:

- 1% على الشركات التي تضم الجنسيات المختلفة.
- 9% على الشركات المحلية البالغ حجم أرباحها السنوية 375 ألف درهم إماراتي أو أكثر.
- 0% على الأعمال التي لا تتعدى أرباحها السنوية 375 ألف درهم إماراتي.
- 0% على أصحاب الأعمال الحرة من أصحاب الدخل المؤهل.

كيفية سداد ضريبة الشركات

حدد القانون الإماراتي طريقة دفع معينة من أجل سداد ضرائب الشركات والمنشآت، والتي نوضحها لكم من خلال ما يلي:

- اتباع طريقة رصيد الضريبة المتقطعة لما يرجع إلى مادة 46 في القانون.
- عند وجود مبلغ مالي متبقي على الضرائب الخاصة بالشركة بعد تطبيق مادة القانون يتم استخدام قانون الضريبة الأجنبية المتاحة.